مقارنة بنظيرتها المقدرة في الموازنة

«الشال»: توقعات بارتفاع الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية بقيمة 3 مليارات دينار

■ الكويت واجهت جملة من التحديات خلال العام الماضي أهمهما ضعف شديد للسوق النفطية بسبب فائض المعروض

■ معدل إنتاج النفط الكويتي بلغ نحو 2.774 مليون برميل يومياً خلال العام الماضي و السعر وصل أقصاه في شهر مايو بـ60.7

■ من المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية 13.8 مليار دينار وهي أعلى بنحو 3 مليارات دينار عن المقدرة في الموازنة

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي انه بعد اداء ضعيف للاقتصاد المحلي، بدأ بالإنكماش بمعدل 1.6- في المئة في عام 2014، وتتوقع وحدة المعلومات الاقتصادية EIU لمجلة الإيكونومست، أن يبلغ معدل إنكماشه نحو 2.1- في المئة في عام 2015، وذلك بسبب مزيج من انخفاض أسعار النفط وإنتاجه، وأن يبلغ الحجم الاسمي، للناتج المحلي الإجمالي نحو 38.6 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 128.7 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع معاودة النمو الحقيقي الموجب، للاقتصاد المحلي، بحدود 1.4 في المئة في عام 2016، وقد لا يتحقق ذلك لأن التوقعات سابقة للتدهور الأخير في أسعار النفط.

وبلغ معدل إنتاج النفط الكويتي نحو 2.774 مليون برميل، يومياً، خلال العام 2015، طبقا لنشرة الـ EIU، بينما حصتها الرسمية في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» نحو 2.247 مليون برميل، يومياً. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي اقصاه، عند نحو 60.7 دولار أمريكي للبرميل، في شهر مايو 2015، بينما بلغ ادناه، عند نحو 31.2 دولار أمريكي للبرميل، في شهر ديسمبر 2015، أي انخفض بنحو 48.6- في المئة في 7 شهور، وبلغ معدل ذلك السعر نحو 48 دولار أمريكي للبرميل، لعام 2015، مقابل معدله البالغ نحو 95 دولار أمريكي للبرميل في عام 2014، أي بانخفاض ملحوظ بلغت نسبته نحو 49.5- في المئة.

وفي موازنة السنة المالية الحالية 2016/2015، بلغت اعتمادات المصروفات، نحو 19.171 مليار دينار كويتي، وبلغت تقديرات الإيرادات، فيها، نحو 12.2106 مليار دينار كويتي، منها نحو 1.453 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، وقدرت الإيرادات النفطية بنحو 10.7575 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 88.1 في المئة من إجماليها. وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.7 مليون برميل، يوميا، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 45 دولار أمريكي، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي الرسمي للموازنة نحو 6.9604 مليار دينار كويتي.

وكان الأسوأ، خلال السنة المالية الحالية، هو استمرار الإتجاه الهبوطي لأسعار النفط، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للثلاثة أرباع السنة المالية الحالية، -من أبريل إلى ديسمبر -2015، نحو 47.9 دولار أمريكي، بزيادة بلغت نحو 2.9 دولار أمريكي للبرميل فقط، أو أعلى بما نسبته 6.4 في المئة عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وكذلك حال معدلات الإنتاج. ويشير تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية نهاية شهر نوفمبر 2015، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة «نفطية وغير نفطية»، بلغت نحو 10.420 مليار دينار كويتي، بينما بلغت المصروفات الفعلية نحو 6.645 مليار دينار كويتي، وذلك عن الفترة نفسها، ما يترتب عليه تحقيق فائض مقداره نحو 3.775 مليار دينار كويتي، ولكن رقم الفائض هذا لا يعكس الواقع، وقد تحقق الموازنة عجزا هو الأول منذ 16 سنة مالية، فقد تصل الإيرادات النفطية، للسنة المالية الحالية، بمجملها، إلى نحو 13.8 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.4 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، قد تبلغ جملة الإيرادات نحو 15.2 مليار دينار كويتي، وقد تبلغ جملة المصروفات الفعلية نحو 19.2 مليار دينار كويتي، وعليه سيبلغ العجز المتوقع نحو 4 مليار دينار كويتي، وقد يكون رقم العجز أقل إن تحقق وفر في المصروفات، وقد يكون العجز أكبر إن إستمرت أسعار النفط بالهبوط.

وبدأ الإتجاه نحو سياسات نقدية إنكماشية، فقد قام بنك الكويت المركزي، في يوم الخميس 2015/12/17 برفع سعر الخصم على الدينار الكويتي، بربع نقطة مئوية، أي إلى 2.25 في المئة من 2 في المئة «منذ 2012/10/03». وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، في نهاية أكتوبر 2015، نحو 32.389 مليار دينار كويتي، وتمثل نحو 57.5 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع، بلغت قيمته نحو 1.652 مليار دينار كويتي، وبنسبة نمو بلغت نحو 5.4 في المئة، مقارنة بنهاية 2014. ومن المتوقع أن تشهد أسعار الفائدة ارتفاعات أخرى خلال عام 2016 بالتبعية لرفعها على الدولار الأمريكي، ومع الضغوط على السياسة المالية لتصبح إنكماشية أيضا متزامنة مع السياسة النقدية الإنكماشية، من المرجح إستمرار الضغوط إلى الأدنى على أسعار الأصول المحلية، وكانت البورصة الكويتية قد فقدت نحو 35.2- في المئة في عام 2015 من مستوى سيولتها في عام 2014، وفقد مؤشر الشال نحو 17.6- في المئة من قيمته ما بين بداية عام 2015 ونهايته، وفقد السوق العقاري نحو 33.9- في المئة من سيولته في عام 2015 -علما بأن سيولة شهر ديسمبر تقدير وليست فعلية-، وبدأت الضغوط إلى الأدنى على أسعار نشاطي السكن الخاص والاستثماري السكني.

وواجهت الكويت جملة من التحديات خلال عام 2015، أهمها ضعف شديد للسوق النفطية بسبب فائض المعروض ضمن حرب إنتاج بين مصدري النفط التقليدي، وضعف في جانب الطلب بسبب ضعف أداء الاقتصاد الصيني والياباني واقتصادات نمور آسيا ومنطقة الإتحاد الأوروبي، ومع الأحداث الجيوسياسية المشتعلة في الإقليم، إنحرف أيضاً تخصيص الموارد التي أصبحت شحيحة لصالح تمويل نزاعات عسكرية ونفقات أمن، والمؤشرات لا توحي بقدرة الإدارة العامة المحلية على مواجهة مثل تلك التحديات.

النفط والمالية العامة - ديسمبر 2015

بانتهاء شهر ديسمبر 2015، انقضى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2016/2015، وواصلت أسعار النفط انخفاضها بوتيرة أسرع من شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، وكسرت إلى الأدنى حاجز الـ 30 دولار أمريكي للبرميل، وخلال شهر ديسمبر، كان أدنى سعر لبرميل النفط الكويتي، عند نحو 27.90 دولار أمريكي في يوم 21 ديسمبر 2015، بينما كان أعلى سعر عند نحو 37.11 دولار أمريكي في يوم 1 ديسمبر 2015. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر ديسمبر، نحو 31.2 دولار أمريكي للبرميل، منخفضا بما قيمته نحو 7- دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 18.3- في المئة، عن معدل شهر نوفمبر البالغ نحو 38.2 دولار أمريكي للبرميل، وهو أيضا أدنى بنحو 13.8- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 30.7- في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأدنى بنحو 43.8- دولار أمريكي من سعر البرميل الإفتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 75 دولار أمريكي، وكان معدل سعر شهر ديسمبر 2014 من السنة المالية الفائتة 2015/2014 قد بلغ نحو 58.1 دولار أمريكي للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة 2015/2014، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 81.3 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر البرميل لشهر ديسمبر 2015 فقد نحو 61.6- في المئة من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وفقد نحو 46.3- في المئة من معدل سعر البرميل لشهر ديسمبر 2014.

وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -نوفمبر -2015 الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر نوفمبر الفائت 8- شهور-، بما قيمته نحو 9.681 مليار دينار كويتي، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهر ديسمبر، بما قيمته نحو 1 مليار دينار كويتي، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال الفترة 9- شهور-، إلى نحو 10.7 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 99 في المئة من قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 10.7575 مليار دينار كويتي، كذلك، حققت الكويت إيرادات غير نفطية فعلية، خلال الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، بما قيمته نحو 739.3 مليون دينار كويتي، سترتفع خلال فترة الـ 9 شهور إلى نحو 832 مليون دينار كويتي، وعليه، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال الفترة نحو 11.5 مليار دينار كويتي.

وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 13.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة نحو 1.4 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، قد تبلغ جملة الإيرادات نحو 15.2 مليار دينار كويتي، ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 19.2 مليار دينار كويتي، ومن دون إقتطاع ما يرحل لإحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الإحتياطي العام أو بالإقتراض بضمان إحتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 4 مليار دينار كويتي. ولكن رقم العجز قد يكون أكبر أو أقل وفقا لتطورات أسعار النفط في الشهور الثلاثة المتبقية من السنة المالية الحالية، ويخفضه أي إقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي، وفي كل الأحوال ستحقق السنة المالية الحالية عجزا هو الأول منذ 16 سنة مالية.

إلغاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد

كان من المعيب جداً إلغاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد لإنتفاء صفة الضرورة عند صدور مرسوم تشكيلها بما خالف نصوص الدستور، رغم عرض المرسوم على مجلس الأمة حال إنعقاده وتمريره، وذلك كاف للحكم على ضعف البيئة القانونية وإنحدار مستوى الإحتراف لدى مؤسسات الدولة. وتبقى خطورة ما حدث ليس في إلغاء الهيئة، ولكن في إستشراء قوى الفساد في البلد، والخطورة تكمن في إحتمال إنتصاره عندما ينجح بتعديلات قليلة على القانون الجديد بنزع ما تبقى من أسنان للهيئة الجديدة، والمؤشرات توحي بأن النوايا هي لمثل هذا الإتجاه. والخشية هي أن يأتي الدور على ديوان المحاسبة والذي بدأ يطور نوعية تقاريره ويضيف بعدا إستباقيا على رقابته، لكي تكتمل حلقة إضعاف البعد الرقابي للفساد والحماية من شروره.

ونود التأكيد على ما كررناه مراراً في تقريرنا، بأن التنمية والإصلاح سواء كان مالي أو اقتصادي، يبقى مجرد سراب حال إستمرار إستشراء الفساد في مؤسسات الدولة، وليس هناك تجربة واحدة في التاريخ القديم أو المعاصر لنجاح أي تجربة تنمية أو إصلاح في بيئة فاسدة. والواقع، أن مقترحات «ارنست ويونغ» لإصلاح سياسات الدعم لن تأخذ طريقها إلى النور، ليس لأنها غير صحيحة أو غير قابلة للتطبيق، وهي جزئياً مماثلة لمقترحات قديمة لـ «ماكنزي» و«بلير» واللجان والمجالس المحلية، وإنما لأنها أغفلت عاملي الهدر والفساد وركزت فقط على الدعم، بينما الأولوية هي في أن تكون الحكومة قدوة في تقديم برنامج متكامل للحد من الهدر ومواجهة شرسة للفساد.

ويبقى تاريخ 13 يناير موعداً للفصل بين ما هو صدق وما هو مناورة في تبني تشريع أكثر تشدد في مواجهة آفة الفساد أو رخو يعززه، فتعديلات تبدو بسيطة قد تجعله والعدم سواء، وتعديلات أخرى صالحة قد تعيد بعض الأمل في إحتمالات الإصلاح.

أداء سوق الكويت للأوراق المالية 2015

بإنتهاء عام 2015، ينتهي العام السابع كاملا منذ إنفجار أزمة العالم المالية في سبتمبر من عام 2008، ولم يتعافى سوق الكويت للأوراق المالية منذ حدوثها، رغم رواج سوق النفط لأربع سنوات فاق فيها معدل سعره الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، ورغم تعافي معظم بورصات العالم والإقليم، ولم يشفع له بقائه هابطا وضعيفا، إذ عاود الإنتكاس مع إحتدام الصراع الجيوسياسي في الإقليم، وزاد في حدة إنتكاسته دخول سوق النفط دورة ركود حادة أدت إلى هبوط أسعاره بنحو 60 في المئة.

وبينما أجمعت كل مؤشرات قياس أداء السوق الكويتي على تراجعه، تفاوتت الخسائر بين قراءة مؤشر وآخر، فقد خسر السوق في عام 2015 نحو 17.6 في المئة من قيمته وفقا لقراء مؤشر الشال، وفقد مؤشر السوق الوزني نحو 13 في المئة، وفقد مؤشر كويت 15 نحو 15 في المئة، بينما خسر المؤشر السعري نحو 14.1 في المئة. تلك الخسائر في عام 2015، راكمت خسائر السوق منذ ما قبل أزمة العالم المالية، فعند مقارنة قراءة مستويات المتوفر من تلك المؤشرات في نهاية عام 2007، بمستوياتها في نهاية عام 2015، نلاحظ أن مؤشر الشال فقد 61.7 في المئة، ومؤشر البورصة الوزني فقد نحو 46.6 في المئة، ومؤشر البورصة السعري فقد 55.3 في المئة.

ويعاني السوق بشدة من إستمرار شحة سيولته مصحوبة أيضا بإنحراف أو سوء توزيع شديد في نصيب الشركات المدرجة من تلك السيولة، إذ فقدت سيولة السوق في عام 2015 نحو 35.2 في المئة من مستوى سيولة عام 2014 الشحيحة أيضا. فالمعدل اليومي لقيمة تداولات السوق في عام 2015 بلغ نحو 15.9 مليون دينار كويتي مقابل نحو 25.1 مليون دينار كويتي لمعدل عام 2014، ونصف الشركات المدرجة أو 97 شركة من عدد الشركات المدرجة «شاملة شركة لؤلؤة الكويت العقارية، وشركة الإتحاد العقارية، وشركة منافع القابضة، وشركة القرين القابضة، وهم الآن خارج السوق»، حصلت على 2.6 في المئة فقط من تلك السيولة الشحيحة. وحتى الشركات السائلة نسبيا، لم يكن توزيع السيولة بينها عادلا، إذ حصلت 16 شركة قيمتها السوقية تبلغ 10.5 في المئة من قيمة السوق على ثلاث أضعاف مساهمتها في القيمة، أو نحو 32.2 في المئة من سيولة السوق. وشحة السيولة وإنحرافها الشديد تصوبت يقرب من الإجماع من قبل المستثمرين على إنحسار شديد في الثقة في السوق، وهي حالة مرضية تحتاج إلى علاج حقيقي.

وبلغت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية العام، لمجموع الشركات المدرجة 190- شركة- بعد إنسحاب شركة القرين القابضة خلال شهر ديسمبر 2015، نحو 26.2 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها مع نهاية عام 2014 لعدد 189 شركة مشتركة «من دون إحتساب شركة ميزان القابضة التي أدرجت في شهر يونيو 2015»، نلاحظ أنها حققت تراجعا بلغ نحو 3.8 مليار دينار كويتي، أو نحو 12.9 في المئة. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها، 45 شركة من أصل 189، في حين سجلت 141 شركة انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة 3 شركات. وجاء أكبر تراجع من نصيب قطاع البنوك بنحو 1.5 مليار دينار كويتي، تلاه قطاع الإتصالات بتراجع بنحو 758.5 مليون دينار كويتي، معظمه ناتج من انخفاض قيمة شركة «زين»، بينما حقق قطاع التأمين مكاسب بنحو 32.6 مليون دينار كويتي. وعلى مستوى الشركات المدرجة، حققت شركة «زين» أعلى تراجع في القيمة الرأسمالية بفقدانها نحو 775.4 مليون دينار كويتي من قيمتها في بداية العام، تلاها «بيت التمويل الكويتي» بفقدان 545.8 مليون دينار كويتي، ثم «بنك الكويت الوطني» بفقدان نحو 336 مليون دينار كويتي. وحققت شركة «فيفا» أعلى إضافة إلى قيمة السوق بنحو 170 مليون دينار كويتي، وتلاها «بنك بوبيان» بنحو 102.1 مليون دينار كويتي، وثم شركة «مباني» بنحو 89.4 مليون دينار كويتي. ولازال قطاع البنوك هو القطاع المهيمن في مساهمته في قيمة السوق الرأسمالية وبنحو 50.9 في المئة، «نصفها لمصرفين هما «بنك الكويت الوطني» و«بيت التمويل الكويتي»»، بينما ساهم قطاع الاتصالات ثاني أكبر المساهمين بنحو 10 في المئة من قيمة السوق. ورغم حيازة القطاعين على نحو 60.9 في المئة من القيمة الرأسمالية للسوق، إلا أن نصيبهما من سيولته، أي قيمة تداولاته بلغ نحو 41.3 في المئة، بينما قطاع الخدمات المالية بمساهمته البالغة 9.2 في المئة من القيمة الرأسمالية للسوق، حصد 21.7 في المئة من سيولته.

ولو قبلنا بربحية الشهور التسعة الأولى من عام 2015 مؤشرا على ربحية العام بكامله، نلاحظ انخفاضا بمستوى الربحية بحدود 1.1 في المئة، ببلوغها نحو 1.367 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.382 مليار دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2014. وبلغ عدد الشركات الرابحة والمشتركة، بين العامين، 138 شركة من أصل 180 شركة أعلنت بياناتها المالية، وحققت الشركات الرابحة نحو 1.423 مليار دينار كويتي، خصم منها 56.2 مليون دينار كويتي مثلت نصيب 42 شركة حققت خسائر. وساهم قطاع البنوك بنحو 49.8 في المئة من أرباح السوق، وتلاه قطاع الاتصالات بنحو 13.2 في المئة من الأرباح، وبينما أسهمت 7 قطاعات من أصل 12 قطاعا ناشطا في دعم تلك الربحية، حققت 5 قطاعات خسائر مطلقة. وعلى مستوى الشركات، كان أكبر المساهمين في أرباح السوق «بنك الكويت الوطني» الذي حقق أرباح مطلقة بنحو 227.9 مليون دينار كويتي، تلاه «البنك الأهلي المتحد البحريني» بنحو 126.1 مليون دينار كويتي، بينما حققت شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» خسائر هي الأعلى بنحو 11.7 مليون دينار كويتي، وتلاها شركة «بيت الاستثمار الخليجي» بنحو 6.4 مليون دينار كويتي.

وعند تحليل مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة، طبقاً لمستويات الأرباح لغاية نهاية الربع الثالث، محسوبة على أساس سنوي، ومقارنتها مع نهاية عام 2014، وفقا للجدول المرفق، نلاحظ أن مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية للسوق «P/E» تراجع -أي تحسن- إلى نحو 15.2 مرة، مقارنة بنحو 17.4 مرة. وتراجع مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية «P/B» إلى نحو 1.0 ضعف مقارنة بنحو 1.1 ضعف، وانخفض، أيضا، العائد على حقوق المساهمين «ROE»، انخفاضا طفيفا، إلى نحو 6.3 في المئة مقارنة بنحو 6.4 في المئة، ومعه انخفض العائد على إجمالي الأصول «ROA» إلى نحو 1.40 في المئة مقارنة بنحو 1.42 في المئة.

ويصعب جداً التنبؤ بأداء السوق في عام 2016، فالمرجح أن يستمر في تراجعه، سيولة وأسعارا، إن استمر تكالب العوامل السلبية عليه، فإستمرار ضعف سوق النفط، وإستمرار تصاعد العنف الجيوسياسي، وضعف الإدارة العامة للبلد، كلها عوامل ضاغطة وطاردة للاستثمار في السوق، قد يتغير مسار أدائه إلى الأفضل لو إنفرجت الأحداث الجيوسياسية، وتبعها تنسيق بين المنتجين في سوق النفط بما يدعم فورا مستوى أسعاره، ولعل الأهم، لو حظيت البلد بإدارة عامة بمستوى تلك الأحداث وقادرة على إستعادة بعض الثقة التي باتت مفقودة، وكل تلك المتغيرات مما لا

يمكن التنبؤ بمسارها، فالأصل فيها جميعاً هو القدرة على الفصل ما بين العداء والغضب وحاجة الدولة والإقليم لما يحفظ أمنه ونموه وإستقراره على المدى الأبعد من القصير، ولأن الغلبة للسياسيين في سلطة إتخاذ القرار، لا يمكن التعويل كثيراً على المنطق والمصلحة عند التنبؤ بالسيناريو المحتمل، وحتى لا تنتقل أزمة السوق المستمرة 7 سنوات من أزمة أسعار أصول، إلى أزمة قطاع مصرفي، ثم إلى الاقتصاد الحقيقي، لابد من تدخل جراحي للموازنة ما بين المعروض من الأسهم وحجم الطلب المتواضع عليها، وهو ما ذكرنا الطريق إليه في تقارير سابقة.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطا، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، من مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام أيضا، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 365.9 نقطة وبارتفاع بلغ قيمته 0.5 نقطة ونسبته 0.1 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 78.1 نقطة، أي ما يعادل 17.6 في المئة عن إقفال نهاية عام 2014.

رسم بياني يوضح مؤشر مضاعف السعر إلى ربحية السهم

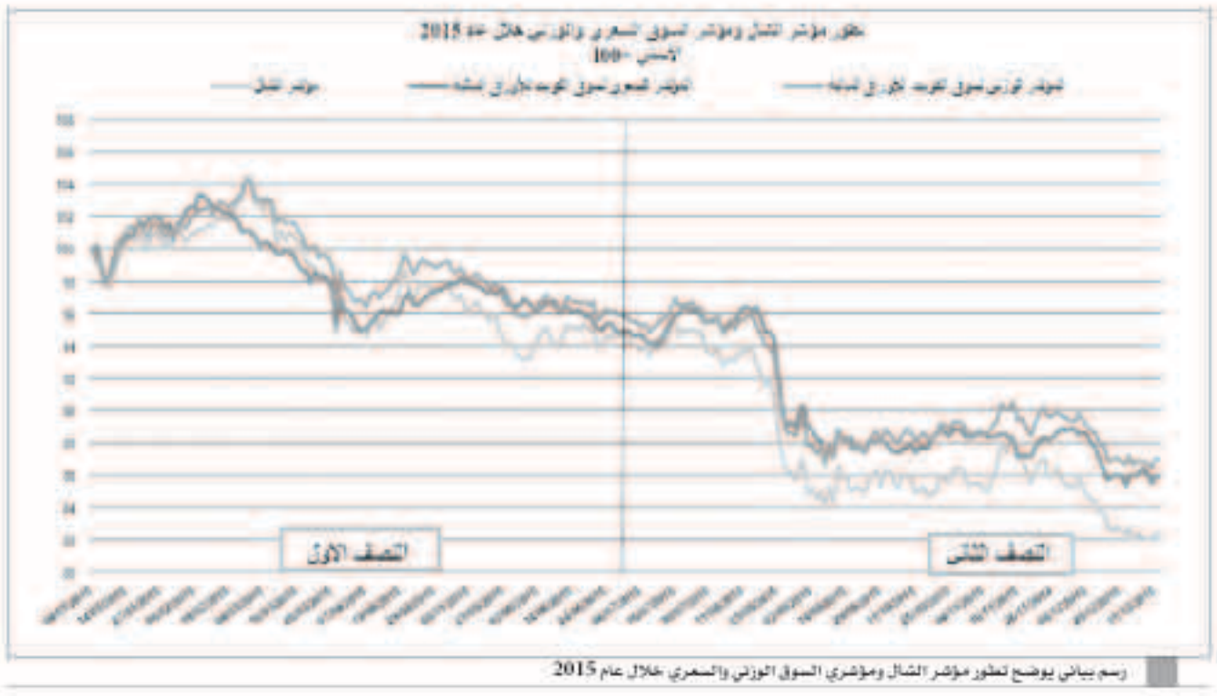

رسم بياني يوضح تطور مؤشر الشال ومؤشري السوق الوزني والسعري خلال عام 2015

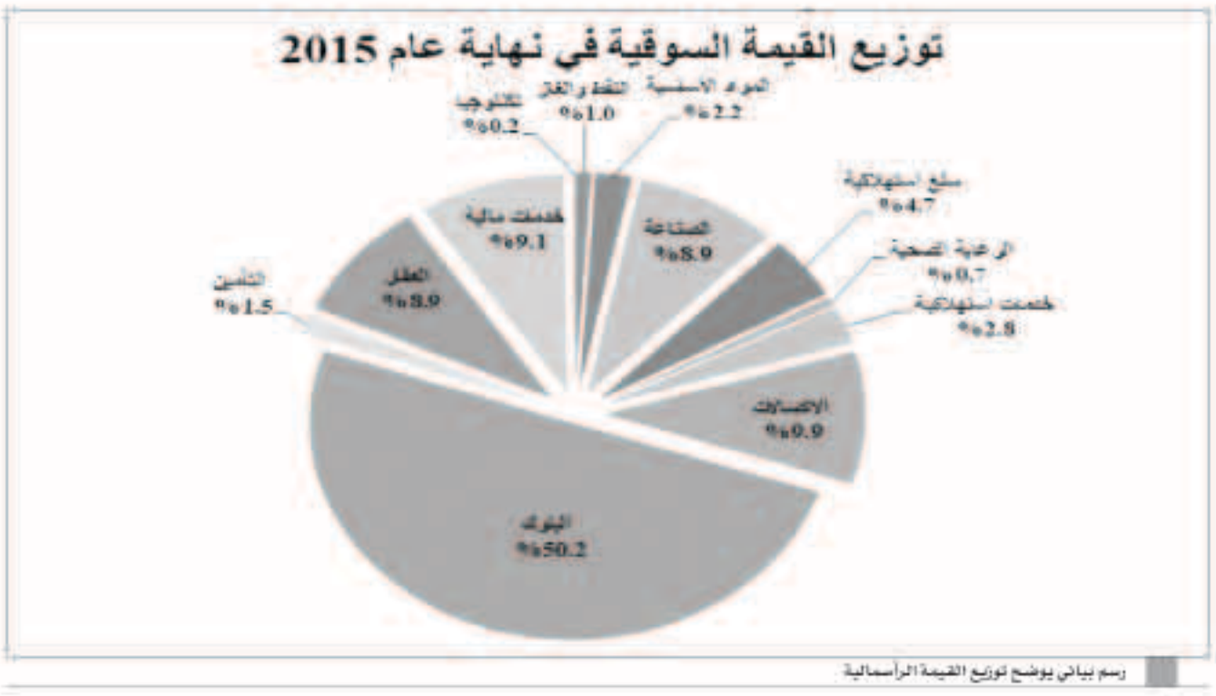

رسم بياني يوضح توزيع القيمة الرأسمالية